قراءات في أفكار وأحداث (٢)

توصيات بدعم التيارات المعتدلة في المجتمعات والجاليات المسلمة

ملخص تحليلي لتقرير مؤسسة راند (٢٠٠٧)

مؤسسة طابة
Tabah Foundation

بسم الله الرحمن الرحيم

توصيات بدعم التيارات المعتدلة في المجتمعات والجاليات المسلمة
ملخص تحليلي لتقرير مؤسسة راند (٢٠٠٧)

© ٢٠٠٧، مؤسسة طابة

أبوظبي، الإمارات العربيّة المتّحدة
هاتف: ٤٥٨٨-٥٥٨-٢-٠٠٩٧١
فاكس: ٨٦٨١-٥٥٨-٢-٠٠٩٧١
الإنترنت: www.tabahfoundation.org

الهدف من وراء سلسلة الملخصات التحليلية هو رفد الجهات التي نتعامل معها من كبار العلماء وقادة الرأي بالمعلومات الخلفية والتحليلات اللازمة لما يجري في العالم المعاصر من أحداث ومحاورات (على المستوين الإقليمي والدولي). والملخص التحليلي عبارة عن تقرير مكون من ثلاث إلى خمس صفحات ، حول مفهوم أو موضوع ذي صلة بالثقافة والتحولات الاجتماعية في المجتمع العالمي، كما تصبو السلسلة نحو توفير معلومات مهمة للعلماء وقادة الرأي بما يعينهم على صياغة تصور واضح حول ما يسمَّى بـ"الفضاء العام المشترك" (Shared Public Space) في سبيل تكوين خطاب منبثق عن وعي وبصيرة، ومن ثم التصدي للتحديات العالمية التي تواجه الأمة الإسلامية اليوم.

جميع الحقوق محفوظة.لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

Cover design and typesetting by Lulua Chammaa

المحتويات

توصيات بدعم التيارات المعتدلة ..... ص ٢

بنـاء شـبكات إسـلامية معتـدلة ..... ص ١٤

توصيات بدعم التيارات المعتدلة في المجتمعات والجاليات المسلمة
ملخص تحليلي لتقرير مؤسسة راند (٢٠٠٧)[١]

الموضوع

الموضوع: ملخص تنفيذي عن تقرير مؤسسة راند الذي صدر مؤخراً والذي يتناول قضية "بناء شبكات إسلامية معتدلة" في العالم الإسلامي.

ملخّص تنفيذي

ناقش تقرير مؤسسة راند RAND الأخير الذي يحمل عنوان 'بناء شبكات إسلامية معتدلة' أسباب شيوع وانتشار التفسيرات الراديكالية والمتشددة للإسلام، ولماذا هذه الأصوات بمثابة صرخة حاشدة لتلك الجموع الذين يريدون أن يفصحوا عن عدم رضائهم بالأوضاع الراهنة.

ويتناول التقرير أيضاً أسباب هيمنة الأصوات الراديكالية بالرغم من تمثيلهم أقلية بين صفوف المجتمعات المسلمة. و لماذا تصمت الأغلبية المعتدلة في معظم الأحيان (يقوم التقرير بتعريف وتحديد من هم المعتدلون). ويبين كذلك أن تفوق الجماعات الراديكالية المتشددة يعود إلى سببين الأول المال والثاني التنظيم.

ينتقل تقرير راند بعد ذلك إلى تحديد الأسباب التي تدفع حكومة الولايات المتحدة إلى بناء شبكات إسلامية معتدلة. إضافة إلى ذلك، يوضّح الطريقة التي تمت بها عملية بناء الشبكات أثناء الحرب الباردة فيما يُجري مقارنة تحليلية لأوجه التشابه والاختلاف بين أجواء الحرب الباردة والإسلام الراديكالي. ومن ثم يُدرج برامج التعامل الأمريكية المطبقة حالياً مع المسلمين وتطورات خارطة الطريق الخاصة ببناء شبكات ومؤسسات إسلامية معتدلة.

فضلاً عن ذلك، ينص التقرير على إمكانية اعتبار ما قد تمّ تعلُمه من الحرب الباردة نموذجاً يَقتدي به صناع السياسات في الوقت الراهن.

١. تم إعداد هذا الملخص التنفيذي والتحليل من قبل أبحاث طابة استناداً إلى تقرير مؤسسة راند ٢٠٠٧ «بناء شبكات إسلامية معتدلة» وملخص التقرير الأصلي متاح للقراء على الموقع الإكتروني :
http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/rand_mg574.sum.pdf

التحليل خلفيات الموضوع

يأتي تقرير راند الأخير الذي يحمل عنوان 'بناء شبكات إسلامية معتدلة'[٢] كتتمة للتقريرين السابقين 'إسلام ديمقراطي مدني'[٣] و'العالم الإسلامي بعد ٩/١١'[٤] ويركز على أساليب تحديد الشركاء وإستراتيجيات العمل معهم.

قد ركز التقرير الأول على تحديد الممثلين (اللاعبين)، بينما ركز الثاني على: الحاجة لترويج عملية بناء شبكات إسلامية معتدلة وتعطيل عمل الشبكات الراديكالية (المتشددة)[٥] وقطع الإمدادات عن المتطرفين[٦]. يركز التقرير على المعتدلين وفقاً للخصائص التي تساهم في تكوينهم وخارطة الطريق التي توضح سبُل العمل معهم.

مواصفات المسلمين المعتدلين

وأول ما يؤخذ بالاعتبار هو تحديد من هم المعتدلون حيث يبين التقرير:

> «تشكل عملية تحديد وتمييز المعتدلين الحقيقيين عن الذين يدَّعون الاعتدال عقبة كبيرة تعرقل خط سير برامج التعامل الغربية مع الجاليات الإسلامية. ومن الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها التقرير- والتي أشار أحد مراجعي التقرير إلى أهميتها الخاصة- حاجة الولايات المتحدة وحلفائها إلى وضع معايير واضحة تمكنها من عقد شراكات مع معتدلين أصليين ولكنهم لم يوفقوا في ذلك حتى الآن[٧].»

٢. بناء شبكات إسلامية معتدلة، أينجل راباسا، شيريل بنارد، لويل شوارتز، بيتر سيكل، مؤسسة راند.
٣. إسلام ديمقراطي مدني: شركاء، موارد، إستراتيجيات، شيريل بنارد، مؤسسة راند ٢٠٠٣.
٤. العالم الإسلامي بعد ٩/١١؛ مشروع القوة الجوية (معدّة خصيصاً للقوة الجوية الأمريكية) أينجل راباسا، شيريل
بنارد، بيتر شولك، سي كرستين فير، تيودور كراسيك، رولي لال، إيان لسر، ديفيد ثالر، مؤسسة راند ٢٠٠٤.
٥. العالم الإسلامي بعد ٩/١١، ص. xxii.
٦. المصدر نفسه، ص. xxiv.
٧. بناء شبكات إسلامية معتدلة، ص ٣.

واستناداً إلى تقرير راند، فهناك خصائص أربعة تميِّز المعتدلين:

١. الديمقراطية.
٢. تقبل مصادر القوانين غير الطائفية
٣. احترام حقوق المرأة وحقوق الأقليات الدينية
٤. مناهضة الإرهاب وأشكال العنف غير الشرعية[٨].

الديمقراطية هنا ترمز للمعنى الذي يفهمه الغرب الليبرالي، سواء اعتقد المعتدلون بكون القيَم الديمقراطية قيماً عالميةً لا تقتصر على محيط ثقافي أو ديني معين (وهي وجهة نظر الإنسانيين في الغرب ومن اتَّبعَهم والتي يعتبرها البعض متعصبة لأوروبا Eurocentric) أو يُقرُّون بشرعية النموذج الديمقراطي استناداً إلى أدلة مأخوذة من النصوص الدينية فلا يأبه التقرير أي التوجهين أَوْلى بالاتباع حيث يذكُر التقرير:

«في كلتا الحالتين ما يهم هو النتائج سواء استُوحِيت الفلسفة السياسية من مصادر غربية أو قرآنية، فلِكي تُعتبر ديمقراطية ينبغي أن يكون تأييدها للتعددية ولحقوق الإنسان المعترف بها دولياً أمراً واضحاً وصريحاً»[٩].

ويقول التقرير أيضاً:

«يتضمن تأييد ودعم الديمقراطية معارضةَ مفاهيم الحكومة الإسلامية- وخاصة تلك التي تلمح إلى منح النخبة الدينية التي تنصُب نفسها نفوذاً سياسياً. كما هو الحال في إيران. إذ يؤمن المعتدلون أن لا يمكن لأحد أن يتحدث بالنيابة عن الله. وبالأحرى، فالإجماع هو ما يُحدِّد مشيئة الله في أي حال من الأحوال وهذا ما يعكسه الرأي العام الذي يُعبّر عن نظرته بحُريّة. وهناك تقليد قديم من الصمت (فيما يتعلق بالعمل السياسي) بين صفوف الشيعة الإثني عشرية، وهو تقليد شيعي ديني يقوم على الاحتِراس من السلطة السياسية حيث إنهم يعتقدون أنها تفتقر للشرعية القدسية بغياب الإمام. وقد أفسِد هذا التقليد بسبب مفاهيم الحكومة الدينية (الثيوقراطية) الخُمَيْنِيّة في إيران وغيرها من البلدان التي يفرِض فيها النظام الإيراني نفوذه. وبالرغم من ذلك، فهو مارس في العراق ودول أخرى باعتباره أساس مَحتمل للتطور الديمقراطي»[١٠].

٨. المصدر نفسه ، ص. ٦٦-٦٨.
٩. المصدر نفسه، ص. ٦٦.
١٠. المصدر نفسه، ص. ٦٦-٦٧.

والجدير بالذكر، أن مفهوم «الإجماع» هنا لا يعني (إجماع أهل الحل والعقد) بل بُدِّل ليعني العامة والجماهير ويشير إليها.

تقبل مصادر القوانين غير الطائفية

يُفرِّق التقرير بين المعتدلين والراديكاليين حيث يذكر أن:

«الحد الفاصل بين المسلمين المعتدلين والراديكاليين في البلدان التي تُطَبَّق فيها الأنظمة والقوانين الغربية (وهي معظم الدول المتواجدة في العالم الإسلامي)، هو وجوب تطبيق الشريعة أو عدمه»[١١].

وينتقل التقرير إلى اقتباس الكاتب السوداني الليبرالي عبد الله النعيم وقوله:

«لا يتساوى الرجال والنساء والمؤمنون بالله وغير المؤمنين في الحقوق وفقاً للشريعة. إضافة إلى ذلك، وبسبب اختلاف الآراء وتعددها حول القانون الإسلا مي فإن تفعيل القوانين والمبادئ الشرعية يعني إعطاء مزيداً من الإرادة السياسية لمن يتولى السلطة ليتمكن من اختيار ما شاء من القوانين دون غيرها وبذلك يتم تجاهل حرية الاختيار الخاصة بالمؤمنين وغيرهم»[١٢].

وعليه، فإن المبدأ الإسلامي الذي يقضي بأنه في حالة وجود آراء مختلفة حول التفسيرات الفقهية يمكن للحاكم المسلم أن يرجح ويختار تطبيق واحد من هذه الآراء؛ يُعتَبر إنكاراً لحرية المؤمنين في الاختيار. وإذا كان الأمر كما ذكر آنفاً، فإن النقد ذاته ينطبق على أي نظام حكم آخرَ حيث إن الأيدولوجية السياسية لحكومة ما تَفرِض عادةً كيف يتم إملاء السياسات المراد تنفيذها.

١١. المصدر نفسه، ص. ٦٧.
١٢. المصدر نفسه، ص. ٦٧.

احترام حقوق المرأة وحقوق الأقليات الدينية

يذكر التقرير:

«يرحب المعتدلون بدعاة بالمساواة بين الرجل والمرأة ويتقبلون التعددية الدينية والحوار بين الأديان والمعتقدات. يرى المعتدلون، على سبيل المثال، وجوب إعادة تفسير الوصايا التحيزية الموجودة في القرآن والسنة فيما يتعلق بالمرأة ودورها في المجتمع والعائلة (كأن ترث الابنة نصف ما يرثه الابن) باعتبار أن الأوضاع في عصر الرسول محمد [صلى الله عليه وسلم] ليست كما هي عليه الآن»[١٣].

ويستمر التقرير على المنوال نفسه:

«يدافع المعتدلون أيضاً عن حق المرأة في تلقي التعليم والخدمات الصحية وحق المشاركة الكاملة في العملية السياسية بما في ذلك تولي المناصب السياسية. وبالمثل، ينادي المعتدلون بنفس حقوق المواطنة والقانون لغير المسلمين».[١٤]

إن الأمرين مختلفان تماماً حيث ينادي معظم المسلمين بحق المرأة في تلقي التعليم والرعاية الصحية، بل وقد عمل الرسول [صلى الله عليه وسلم] على تعليم النساء وحثّ عليه، كما يُجيز فقهاؤنا تلقي المرأة علاجها الطبي على يد رجل محترف في غياب حلٍ بديل لذلك.

مناهضة الإرهاب وأشكال العنف غير الشرعية

يقول التقرير:

«إن المسلمين المعتدلين كحال الموالين للتقاليد الدينية الأخرى، يؤمنون بالحرب العادلة. ووفقاً لرأي منصور إسوديرو (رئيس الاتحاد الإسباني للكيانات الدينية الإسلامية)، إنْ ادّعينا عدم تفكير الإسلام بالعنف فسيكون هذا ادعاءً كاذباً. فالمهم هنا هو تحديد المبادئ الأخلاقية التي تتحكم بعمليات العنف.

١٣. المصدر نفسه، ص. ٦٧-٦٨.
١٤. المصدر نفسه، ص ٦٨.

ما أنواع العنف: المشروعة منها وغير المشروعة؟ كيف يُستخدَم العنف وأي من أشكاله يُعتَبر الأهم في تحديد شرعيته. فالعنف الذي يستهدف المدنيين والعمليات الانتحارية، بعبارة أخرى الإرهاب ليس مشروعاً. أما العنف المشروع فهو الذي يهدف لحماية المسلمين من العدوان. كما يتوجب على العنف المشروع أن يحترم معايير معينة تعمل على تحديده، كاستخدام أدنى قدر من القوة واحترام حياة من لا يشاركون في القتال وتجنب الكمائن وعمليات الاغتيال»[١٥].

«تطبيق المعايير»[١٦]

وتحت هذا العنوان الفرعي يذكر التقرير:

«ومما ورد ذكره أعلاه، لا يمكن لجماعة أن تسمي نفسها (ديمقراطية) لمجرد تفضيلها العملية الانتخابية باعتبارها وسيلة لتشكيل الحكومات- كما هو الحال بالنسبة للإخوان المسلمين في مصر حالياً فاحترام حرية التعبير والانتماء[١٧] وحرية الأديان أمور بذات الأهمية (والحرية للشخص ألا يكون متديناً إذا اختار ذلك): ما يسمى بـ» «البنية التحتية لعملية الديمقراطية السياسية» في تقرير 'العالم الإسلامي بعد ٩/١١'. وعليه، من أجل تحديد ما إذا تمتعت جماعة أو حركة معينة بخصائص الاعتدال يتوجب أن تتوفر صورة وافية ومعقولة عن وجهات نظر العام[١٨].

١٥. المصدر نفسه، ص ٦٨. من حوار الكاتب مع منصور إسوديرو، إسبانيا، أغسطس، ٢٠٠٥، وباتريشيا مارتينيز، «تحليل الجهاد: سياقات جنوب شرق آسيا» في كمار راما كريشنا و سي سنغ تان، محررون، بعد بالي: خطر الإرهاب على جنوب شرق آسيا، سنغافورة: معهد الدفاع والدراسات الإستراتيجية، جامعة نانيانغ التقنية، ٢٠٠٣؛ ويوسف أبو العنين وشريفة زهور، أحكام إسلامية عن الرفاهية، كارليسيل، Pa معهد الدراسات الإستراتيجية، الولايات المتحدة، كلية الجيش الحربية، أكتوبر ٢٠٠٤.

١٦. بناء شبكات إسلامية معتدلة، مؤسسة راند ٢٠٠٧، ص. ٦٨.

١٧. حرية الانتماء بمعنيين: أولهما: إلى من ينتمي الإنسان في علاقاته الشخصية، والثاني: حرية الإنسان في الانتماء إلى أية جماعة تقوم بنشاطات يقرها الدستور.

١٨. يقول التقرير أيضاً: «إن تأسيس شبكات الأفراد والمجموعات التي لم يتحقق من كفاءتهم كمعتدلين أو تأسيس شبكات مكونة من مدعي الاعتدال مجرد هدر للوقت والموارد ويمكنها أن تثمر عن نتائج عكسية. فالأئمة الدانمركيون الذين تسببوا في تفاقم الخلاف والجدل حول الرسوم المتحركة ليتحول إلى حريق هائل اعتبروا معتدلين.

ويمكن تكوين هذه الصورة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل تؤيد الجماعة (أو الأفراد) العنف أو تتغاضى عنه، وفي حال عدم تأييدها للعنف في الوقت الراهن، هل أيدته أم تغاضت عنه في الماضي؟
- هل تدعم حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؟
- هل تستثني أحداً (فيما يتعلق بحرية العقيدة مثلاً)؟
- هل تعتقد أن تغيير الديانة أو المعتقد حرية شخصية؟
- هل تعتقد بضرورة فرض الحكومات للنظام الشرعي على القانون الجنائي؟
- هل تعتقد بضرورة فرض الحكومات للنظام الشرعي على القانون المدني؟ أم تعتقد بوجوب إتباع خيارات لا علاقة لها بالشريعة لهؤلاء الذين يحبذون البت بقضايا القانون المدني عن طريق تطبيق أنظمةٍ علمانية؟
- هل تعتقد بوجوب تمتُّع الأقليات الدينية بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المسلمون؟
- هل تعتقد بإمكانية تولي أعضاء ينتمون إلى الأقليات الدينية مناصب سياسية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة؟
- هل تعتقد بحق أعضاء ينتمون للأقليات الدينية في إنشاء وإدارة مؤسسات تنادي بعقيدتهم (كالكنائس والمعابد اليهودية) في البلدان ذات الأغلبية المسلمة؟
- هل تتقبل الأنظمة القانونية التي تستند إلى مبادئ غير طائفية؟

وبعيداً عن الإيديولوجيا، فمن المهم أن تطرح أسئلة تتناول العلاقات بين تلك الجماعات والممثلين السياسيين الآخرين وكذلك نتائج وآثار تلك العلاقات، هل يتكاتفون في جبهات سياسية مع جماعات راديكالية؟ وهل يتلقون أموالاً ودعماً مادياً من مؤسسات راديكالية؟»[١٩]

١٩. المصدر نفسه، ص ٦٨-٧٠.

منذ أن نُشِرَ التقرير، أُثيرت تساؤلات وجدل حول من المقصود به؛ هل يقصد الحداثيين، أم المعتدلين أم الصوفيين..أم غيرهم؟ ومن الواضح جداً هو أن الجماعات المقصودة هي تلك التي تنطبق عليها المواصفات المذكورة أعلاه، وكما قال مالكوم أكس رحمه الله: «إن لم يلائم الحذاء مقاسك، فلا تنتعله» ويعاني كتّاب التقرير على ما يبدو من مشاكل تتعلق بتصنيف بعض المسلمين، فعلى

سبيل المثال في تقرير ٢٠٠٣ ورد الآتي:

«لا يمكن تصنيف الصوفيين ضمن أي من الأنواع ولكننا سنشملهم ضمن الحداثيين، حيث يمثل التصوف تفسيراً فكرياً متفتحاً عن الإسلام»[٢٠].

وفي التقرير الأخير (تقرير ٢٠٠٧)، يشار إلى الصوفية بما يلي:

«وربما يشكل التقليديون والصوفية الأغلبية العظمى من المسلمين. وهم في أكثر الأحيان وليس جميعها مسلمون محافظون يتمسكون بالمعتقدات والتقاليد المتوارثة عبر قرون»[٢١].

ويتابع التقرير في الصفحة نفسها:

«إنهم لا يخوضون في تفسيرات مباشرة للقرآن والحديث (أي تفسيرات واستنباطات لا أصول معتمدة ولا قواعد لها) كما يفعل السلفيون والحداثيون»[٢٢].

٢٠. إسلام ديمقراطي مدني: شركاء، موارد، إستراتيجيات، شيريل بنارد، مؤسسة راند ٢٠٠٣، ص. ٤٦.
٢١. بناء شبكات إسلامية معتدلة، أينجل راباسا، شيريل بنارد، لويل شوارتز، بيتر سيكل، مؤسسة راند ٢٠٠٧، ص. ٧٣.
٢٢. المصدر نفسه.

دروس تعلمناها من الحرب الباردة

يذكر تقرير راند:

«كانت الرابطة الوثيقة بين الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة وجهودها لبناء شبكات ديمقراطية، عنصراً أساسياً في ما حققته سياسة الاحتواء من نجاح بشكل عام. وبناءً على ذلك تمنح صنّاع السياسات نموذجاً يُحتَذى به في الوقت الراهن»[٢٣].

وما ينطوي عليه هذا التصريح هو: اعتبار الإسلام إيديولوجية سياسية (إيديولوجية بمعنى مجموعة من الأفكار المنظمة واعتبار الفكرة هنا تصوراً يتشكّل في الذهن). ومن هذا المنطلق يُنظر إلى الإسلام ضمن إطار ما يُعرَف عادةً بالجدلية الهيغلية Hegelian Dialectic (الكانتية Kantian في حقيقة الأمر[٢٤]). والتي تعتقد بأن التاريخ عبارة عن صراع بين الأفكار (الإيديولوجيات). وإن كل إيديولوجية ناقصة في حد ذاتها وبأن كل إيديولوجية تُسبِّبُ بظهورها ظهور إيديولوجيا مناقضة لها والتوتر بين إيديولوجيتين متناقضتين ينتهي بمزيج بينهما يعمل على جبر وإصلاح التناقض والنقص الموجود في كل منهما. وكما هو مُتَوَقَّع، سيكون هذا المزيج (والذي هو إيديولوجية جديدة وأكثر كمالاً) سبباً لظهور إيديولوجية جديدة مناقضة تنتهي بمزج جديد وأكمل وهكذا تستمر السلسلة حتى تصل البشرية إلى إيديولوجيا كاملة. وقد أدت هذه النظرة للأمور بمؤسسة راند وغيرها إلى تكوين رأي عن الشكل الذي ينبغي للإسلام أن يأخذه في العالم الحديث على أمل تولُّد آراء مختلفة بسبب التوتّر وتكوين مزيج ناجم عن كل ذلك.

٢٣. المصدر نفسه، الموجز ص xiii.

٢٤. هيغلية نسبة إلى الفيلسوف الألماني جورج ويلهلم فريدريش هيغل ١٧٧٠-١٨٣١م. اشتهر هيغل بتلك النظرية لرؤية التاريخ والتي نسبت إليه برغم أنه اعترف باقتباسه إياها من الفيلسوف الألماني الشهير إيمانيويل كانت ١٧٢٤-١٨٠٤م.

التعقيبات (الملاحظات)

ينبغي لنا أخذ الأمور التالية بالاعتبار:

- لا يعد هذا التقرير وثيقة رسمية بالرغم من أن مؤسسة راند لها نفوذ كبير داخل إدارة بوش حيث كانت كونداليزا رايس عضوة في مجلس الأمناء ومتدربة في المؤسسة، ودونالد رامسفيلد رئيس مجلس الأمناء السابق فيها، والدكتور زلماي خليل زاد موظفاً في مؤسسة راند (سفير أمريكا الحالي لدى الأمم المتحدة وسفيرها السابق في العراق- وقد انتهت فترة توليه المنصب الأخير بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٧ كما أنه زوج شيريل بينارد المحللة السياسية في مؤسسة راند وأحد كتاب التقرير الأخير للمؤسسة) . بالإضافة إلى ذلك، كتب الدكتور خليل زاد أثناء عمله في راند دراسة هامة بعنوان 'من الاحتواء إلى القيادة العالمية؟ أمريكا والعالم عقب الحرب الباردة'[٢٥].

- وقد ناقش التقرير قضية:

> «حق المرأة في تلقي العلم والرعاية الصحية إضافة إلى حق مشاركتها الكاملة في العملية السياسية بما في ذلك الحق في توليها مناصب سياسية.»[٢٦]

- وما تزال هذه المشكلة قائمة في العديد من المجتمعات الإسلامية نتيجة لشيوع المعايير الاجتماعية التي تتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي في تلك المجتمعات. وعليه فهناك حاجة ماسة إلى وضع استراتيجية لتطبيق البرامج من أجل إنهاء هذا الأمر لكونه يعمل على تشويه الدين الإسلامي شكلاً ومضموناً. كما أن هناك ضرورة إلى توضيح دور المرأة في العملية السياسية.

الليبراليون أفضل من ناحية اغتنام الفرص التي تمنحها البيئة الجديدة، إذ يمكن ملاحظة ذلك في ما لديهم من تأثير على تقرير راند الأخير (على سبيل المثال عبد الله النعيم، عليل أبشار عبد الله

٢٥. «من الاحتواء إلى القيادة العالمية؟ أمريكا والعالم عقب الحرب الباردة»، زلماي خليل زاد، مؤسسة راند، ١٩٩٥.
٢٦. بناء شبكات إسلامية معتدلة، ص.٦٨.

الليبراليون أفضل من ناحية اغتنام الفرص التي تمنحها البيئة الجديدة، إذ يمكن ملاحظة ذلك في وشبكته الإسلامية الليبرالية ورئيس مجلس أمناء المحمدية السابق أحمد سيافي معرف، والمفكر التونسي الحداثي محمد شرفي).

- على السلطة الشرعية التقليدية أن تقدم حلولاً بديلة لمواجهة المشكلات التي تنجم (كالإجابة على الأسئلة التي يطرحها الليبراليون) من تصريحات مثل:

« لا يتساوى الرجال والنساء والمؤمنون بالله وغير المؤمنين في الحقوق وفقاً للشريعة. إضافة إلى ذلك، وبسبب اختلاف الآراء وتعددها حول القانون الإسلامي فإن تفعيل القوانين والمبادئ الشرعية يعني إعطاء مزيداً من الإرادة السياسية لمن يتولى السلطة ليتمكن من اختيار ما شاء من القوانين دون غيرها. وبذلك يتم تجاهل حرية الاختيار الخاصة بالمؤمنين وغيرهم»[٢٧].

أو قول:

«تسمية 'الإسلام الليبرالي' يعبر عن مبدئنا الجوهري؛ وهو الإسلام الذي يؤكد «الحريات الشخصية» (استناداً لمذهب المعتزلة فيما يخص «الحريات الإنسانية»). و«تحرير» التركيب الاجتماعي السياسي من الأمور السيئة والقمعية المهيمنة. الـ«ليبرالي» صفة ذات معنيين: «التحرر» و«التحرير» ويُرجى الانتباه إلى أننا لا نؤمن بكون الإسلام بحد ذاته- إسلاماً بلا صفات كما يجادل البعض فيستحيل أن يوجد الإسلام دون صفة تميّزه بل في حقيقة الأمر، تم تفسير الإسلام بأساليب متعددة وبحسب حاجة مفسّره. وقد اخترنا نمطاً من التفسيرات ونقصد بذلك أننا اخترنا صفةً للإسلام وهي الليبرالية»[٢٨].

أو التعليق القائل:

«كما يشير المفكر الأندونيسي الحداثي ورئيس مجلس أمناء المحمدية السابق، أحمد سيافي معرف: لا توجد آية في القرآن تتحدث عن تنظيم الدولة»[٢٩].

وكذلك القول في كتاب 'الإسلام والحرية: سوء الفهم التاريخي'، حيث أعرب المفكر التونسي المعروف، محمد شرفي عن رأيه قائلاً:

٢٧. المصدر نفسه، ص. ٦٧.
٢٨. المصدر نفسه، ص ٧٢-٧٣.
٢٩. المصدر نفسه، ص ٧٢. مقابلة الكاتب مع أحمد سيافي معرف، جاكارتا، يونيو ٢٠٠٢.

«لقد اتسم القانون الإسلامي في فترتي الخلافة الأموية والعباسية بسياق يُزاوج بين الدين والسياسة. وبالرغم من إضفاء طابع ديني على القانون إلا إنه قد صِيغ بشكل يلائم احتياجات الحكّام. وفي ذلك الوقت استند تأسيس الدولة على أساس سلطوي مستبد حيث لم يساوِ القانون بين النساء والرجال وقد فرض النظام القانوني آنذاك عقوبات جسدية وعمل على تطبيقها. وقد تواجدت هذه الظروف في كل مكان، يعقِّب الشرفي، غير أن الآخرين تطوروا ولكننا لم نتطور»[٣٠]

- يطرح المفكرون الليبراليون والتقدميون في العالم الإسلامي الأسئلة الصحيحة (أي تلك التي يطرحها العالم المعاصر)، ويجب أن تؤخذ هذه الأسئلة مأخذ الجد. وتكمن المشكلة هنا في عدم تلقيهم (أي الليبراليون والتقدميون) التدريب اللازم والمنهجية الحقة للتوصل إلى أجوبة جوهرية. ويتوجب على علماء الإسلام أن يحاولوا الإجابة على التساؤلات قبل أن يختار سائلوها إجابة عن جهل ويتصرفوا وفقاً لتلك الإجابة.

- نتيجة للعولمة وانفتاح المجتمعات على بعضها البعض في كافة أرجاء العالم، فلا يمكن تفادي هجرة الأفكار وتناقلها بين صفوف المجتمعات الإسلامية. وفي الواقع تشكل هذه القضية تحدياً لنا كما تتيح لنا فرصة استكشاف الأجوبة وبالتالي تمنحنا بدائل فعالة للتساؤلات المطروحة.

- تتسنى لعلماء الدين الأصيلين (التقليديين) فرصة لا تعوض من أجل تقديم بدائل فعالة إذ أن لديهم ثقة العامة.

الخاتمة

ينصح تقرير مؤسسة راند الأخير حكومة الولايات المتحدة بالعمل على تسوية ساحة اللعب ومعادلتها لكي يتم الترويج لبدائل عن الراديكالية ضمن الجاليات والمجتمعات الإسلامية. ومهما يحدث بعد ذلك، فسيكون هناك مجالٌ لنشر الأفكار البديلة.

٣٠. المصدر نفسه، ص ٧٢-٧٣.

ترجمة تلخيص تقرير مؤسسة راند:

بناء شبكات إسلامية معتدلة[1]

أينجل راباسا، شيريل بنارد، لويل هيتش شوارتز، بيتر سيكل
متضمنة مقتبسات المراجع والكتب.

مؤسسة راند، منظمة غير ربحية للأبحاث تعطي تحليلاً موضوعياً للأحداث، وحلولاً فعالة تتعلق بالتحديات التي تواجه القطاعين الخاص والعام في جميع أنحاء العالم. ولا تعكس منشورات راند، بالضرورة، آراء رعاة البحث أو عملائه.

قامت مؤسسة سميث ريتشاردسون برعاية البحث الموضح في التقرير، وتم تنفيذه بإشراف من راند -مركز الشرق الأوسط للقرار العام وبرعايتها.

نبذة مختصرة

قامت التفسيرات الراديكالية (المتشددة) وذات الأفق الضيق للإسلام بترسيخ وجودها بين صفوف الكثير من المجتمعات المسلمة في السنوات الأخيرة. وفي الوقت الذي تعزى فيه هذه الظاهرة إلى أسباب عديدة وتتزايد فيه الدراسات والأبحاث الهادفة إلى استكشاف تلك الأسباب فان هناك دلائل جلية تفيد بوجود تأثير كبير للعوامل التركيبية في تلك القضية. وقد أدت سيطرة التكوين السياسي المستبدّ واضمحلال مؤسسات المجتمع المدني في معظم أرجاء العالم الإسلامي إلى أن يكون المسجد أحد المواقع القليلة للتعبير عن التذمر والاستياء المعهود من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. وفي بعض الحالات الخاصة بمناطق الحكم الدكتاتوري يقدم المسلمون الراديكاليون (المتشددون) أنفسهم باعتبارهم الحل البديل الوحيد والأنسب للوضع الراهن؛ فيقوم هؤلاء بشن الحروب علناً أو سراً على بلدانهم عبر وسائل الإعلام المتعددة ومن خلال الساحة السياسية أيضاً اعتماداً على حدة القمع السياسي ومداه.

١. ترجمة للتقرير المذكور. ويمكن للقراء الحصول على الملخص باللغة الإنجليزية على الرابط:
http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.sum.pdf

و بشكل عام، فقد نجح المسلمون الراديكاليون (بالإضافة إلى الحكومات المستبدة) في إخافة المسلمين المعتدلين أو تهميشهم أو إسكاتهم- أي أولئك الذين يشاركون (معنا) الأبعاد الثقافية الديمقراطية - بنسب متباينة[٢]. وفي بعض الأحيان، كما حدث في مصر وإيران والسودان، يتعرض المُسْتَنِيرون (الليبراليون) من مفكري المسلمين إلى القتل أو يُجبرون على الفرار إلى خارج بلدانهم. وحتى في أندونيسيا التي تعتبر متفتحة نسبياً، لجأ الراديكاليون إلى العنف والتهديد كوسيلة لإخافة خصومهم كما أخذ استخدام تلك الأساليب بالتزايد بين صفوف الجاليات المسلمة المنتشرة في العالم الغربي.

وعلاوة على استعداد المسلمين الراديكاليين لاستخدام العنف من أجل فرض معتقداتهم الدينية والسياسية على إخوانهم من المسلمين، فهُم يتفوقون على المعتدلين والليبراليين من المسلمين بعنصرين هامين: العنصر الأول هو المال؛ حيث كان لتمويل السعودية المخصص لاستقدام المذهب الوهابي، خلال العقود الثلاثة المنصرمة، أثر في تعزيز التطرف الديني وتنميته في كافة أرجاء العالم الإسلامي سواء أكان ذلك بقصد أو بدون قصد. أما العنصر الثاني الذي يتفوق به الراديكاليون على غيرهم فهو التنظيم؛ قد تمكنت المجموعات الراديكالية، وعلى مر السنين، من تطوير شبكات متشعبة غُرِسَتْ بِدَورِها داخل منظومةٍ مكثفةٍ من العلاقات الدولية.

وَضّح انعدام التناسب هذا في الموارد والتنظيم (بين الفريقين)، السبب والسرّ في تمتع الراديكاليين الذين يشكلون أقلية في جميع الدول الإسلامية تقريباً بتأثير هائل لا يتوافق مع عددهم القليل.

ونظراً لعدم تملّك المعتدلين والليبراليين من المسلمين للوسائل التنظيمية التي تساعدهم على مجابهة الراديكاليين بأسلوب فعال فإن تكوين شبكات إسلامية معتدلة سيمنحهم منبراً لإيصال رسالتهم بشكل واضح وبصوت مسموع، فضلاً عن حمايتهم من الجماعات المتطرفة، وحمايتهم أيضاً من حكوماتهم إلى حد ما. إذ تقوم هذه الحكومات أحياناً بقمع المعتدلين جراء ما يقدمونه من مقترحات أكثر قبولاً كحلٍ بديل للأنظمة الشمولية (المستبدة) من التي ينادي بها الراديكاليون.

٢. تتضمن تلك الأبعاد: مساندة الديمقراطية والحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً و المساواة بين الجنسين وحرية العبادة واحترام التنوع وتقبل مصادر القوانين غير الطائفية ومناهضة الإرهاب وأشكال العنف غير الشرعية. وسنتطرق إلى هذا الموضوع بشكل موسع في الفصل الخامس «خارطة الطريق لبناء شبكة معتدلة في العالم المسلم».

ونظراً لافتقار المعتدلين إلى الموارد، فإن إنشاء شبكات كهذه سيتطلب عاملاً محفزاً خارجياً. ويرى البعض عدم قدرة الولايات المتحدة على تأدية هذا الدور باعتبارها دولة ذات أغلبية غير مسلمة إذ لا يمكننا إغفال أو التقليل من شأن العقبات التي تحول دون إحداث تأثير فعّال في التطورات السياسية والاجتماعية في الخارج. ومع ذلك وبالخبرة الكبيرة التي ترعى مجموعة من الشبكات المكونة من أناس يؤمنون بالحرية والأفكار الديمقراطية التي تعود إلى فترة «الحرب الباردة» فإن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً جوهرياً لموازنة كفة المعتدلين في هذا المضمار.

وفي هذا التقرير سنوضح أولا كيف تم إنشاء الشبكات بالفعل في أثناء الحرب الباردة أي كيف قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم تلك الشبكات والحيلولة دون تعرضها للمخاطر. وسنقوم في المرحلة التالية بتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأجواء التي سادت فترة الحرب الباردة وبين الصراع الراهن مع الحركات الإسلامية الراديكالية، وتأثير تلك العوامل على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل بناء الشبكات الإسلامية المعتدلة في الوقت الحالي. كما سنقوم في المرحلة الثالثة من التقرير بدراسة استراتيجيات الولايات المتحدة وبرامج تعاملها الخاص بالعالم الإسلامي. وسنضع أخيراً خارطة طريق تعمل على بناء شبكات ومنظمات إسلامية معتدلة استناداً إلى المعطيات الخاصة بالحرب الباردة والجهود التي كُرِّسَت من أجلها، إضافة إلى ما أصدرته راند من أعمال في السابق عن الاتجاهات الفكرية (الإيديولوجية) للعالم الإسلامي. ومن الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها هذا التقرير- والتي أشار أحدُ المراجعين للتقرير إلى أهميتها الخاصة- حاجة الولايات المتحدة وحلفائها إلى وضع معاييرَ واضحة تمكنها من عقد شراكات مع معتدلين أصليين ولكنهم لم يُوَفَّقوا في ذلك حتى الآن. إنّ النتيجة النهائية التي كانت قد بدت جلية، هي تثبيط عزيمة المعتدلين الحقيقيين من المجموعات الإسلامية.[٣]

دروس تعلمناها من الحرب الباردة

تضمنت الجهود التي بذلت الولايات المتحدة وشركاؤها، في عملية إنشاء المؤسسات الحرة والمنظمات الديمقراطية في الحقبة الأولى من الحرب الباردة دروساً تتعلق بالحرب الراهنة التي يخوضها العالم ضد الإرهاب. ففي مطلع الحرب الباردة، لم يعتمد الاتحاد السوفييتي على ولاء الأحزاب الاشتراكية القوية في دول غرب أوروبا فحسب (وقد كان بعضها من أكبر الأحزاب وأكثرها تنظيماً في البلدان

٣. هيل فرادكين، في قراءته النقدية للتقرير، أكتوبر ٢٠٠٦.

التي انتمت إليها، وبدت تلك الأحزاب وكأنها في طريقها إلى تولي مقاليد الحكم بأساليب (ديمقراطية)، بل اعتمد أيضاً على دعم عدد كبير من المنظمات- اتحادات العمال ومنظمات الطلبة والشباب وجمعيات الصحفيين- التي منحت عناصر مدعومة من قِبَل السوفييت سيطرةً فعالةً على قطاعات هامة في المجتمع. أما خارج أوروبا الغربية فتَضمّن حلفاء الاتحاد السوفييتي عدداً من «الحركات التحررية» المقاومة للحكم الاستعماري. وبناءً على ذلك، فقد توجب على الولايات المتحدة بغرض ضمان نجاح سياسة الاحتواء التي اتبعتها أن تقوم بإنشاء مؤسسات ديمقراطية بالمقابل لتنافس النفوذ الشيوعي في المجتمع المدني (إضافة إلى الدرع العسكري الواقي الذي وفرته القوتان النووية والتقليدية الخاصة بالولايات المتحدة). كانت الرابطة الوثيقة بين إستراتيجية الولايات المتحدة العظمى وجهودها لبناء شبكات ديمقراطية، عنصراً أساسياً في ما حققته سياسة الاحتواء من نجاح بشكل عام. وبناءً على ذلك، تمنح صنّاع السياسات نموذجاً يُحتَذى به في الوقت الراهن.

إنّ أحد أهم ما ميز المبادرات الأمريكية والقوى المتحالفة معها في عملية بناء الشبكات الخاصة بالحرب الباردة، كان الربط بين القطاعين العام والخاص. ففي الولايات المتحدة وأوروبا، وُجِدَت حركات فكرية مناهضة للشيوعية هناك وخصوصاً بين الأحزاب اليسارية (غيرالشيوعية). إن المال والتنظيم هما كل ما كان يتطلبه الأمر كي تتحول الجهود الفردية إلى حملة متماسكة؛ حيث لم تخلق الولايات المتحدة تلك الشبكات من فراغ أو عدم فقد كانت نِتاجَ حركاتٍ ثقافية وسياسية أوسع دعمتها الولايات المتحدة والحكومات الأخرى بخفاء.

لقد قامت الولايات المتحدة بأداء دور المؤسسة في جميع تلك المبادرات تقريباً، حيث قامت بتقييم المشاريع بهدف تحديد مدى خدمة هذه المشاريع لأهداف الولايات المتحدة، كما أنها مولت تلك المشاريع ومن ثَمّ عملت على تطبيق مبدأ عدم التدخل في عمل تلك المنظمات لتوفر لها فرصةً أكبر لتحقق من خلالها الأهداف الخاصة بها دون تدخل أو توجيه خارجي. وكما هو حال أي منشأة، فقد وضعت الحكومة الأمريكية خطوطاً موجزةً تحدد كيف يتم إنفاق أموالها. ومع ذلك، فقد أيقن المسؤولون في الولايات المتحدة أن المسافة بين حكومتهم والمنظمة الممولة، كلما اتسعت زاد احتمال نجاح تلك المنظمة في أعمالها وفعالياتها.

تواجه الولايات المتحدة اليوم تحديات كبيرة في عملية إنشاء شبكات ديمقراطية في العالم الإسلامي تماثل تلك التحديات التي واجهت صناع السياسة في بداية الحرب الباردة. وهناك ثلاث

تحديات معينة ذات صلة وثيقة بالموضوع. التحدي الأول الذي واجههم في أواخر عقد الأربعينيات وأوائل عقد الخمسينيات (من القرن الماضي) هو: الجدل الذي أثير حول الجهود المبذولة في بناء الشبكات، وفيما إذا كان الأنسب أن تتخذ شكلاً دفاعياً أم هجومياً. ورأى البعض أن على الولايات المتحدة أن تتبع إستراتيجية هجومية في سعيها إلى تدمير النظام الشيوعي في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي، بتقديم العون سراً أو علناً للمجموعات الفاعلة المتواجدة في تلك البلدان والتي تعمل جاهدة لإسقاط الحكومات الشيوعية .وكان البعض الآخر يُؤمن بإتباع إستراتيجية أكثر دفاعية تُركّز على "احتواء" التهديد السوفييتي عن طريق تعزيز القوى الديمقراطية المتواجدة في أوروبا الشرقية وآسيا وأميركا الجنوبية. وبالرغم من غلبة الإستراتيجية الدفاعية في معظم الوقت، فقد سعت الولايات المتحدة إلى عكس تدفق الأفكار: فبدلاً من تدفق الأفكار الاشتراكية إلى أوروبا الغربية عن طريق الاتحاد السوفييتي ومنظماته الرئيسية اخترقت الأفكار الديمقراطية الستار الحديدي عن طريق إنشاء شبكات جديدة للمعلومات.

وكان التحدي الثاني الذي واجه صناع السياسات أثناء الحرب الباردة هو: الحفاظ على مصداقية المجموعات التي قامت الولايات المتحدة بمساندتها ودعمها. قد حاول منظمو الجهود الهادفة إلى إنشاء الشبكات الأمريكية أن يقلصوا من حجم المخاطر التي قد تتعرض لها تلك المجموعات وذلك بالمحافظة على المسافة بين تلك المجموعات وبين الحكومة الأمريكية أولاً. وباختيار أفراد مُهيمنين يتمتعون بقدر عالٍ من المصداقية الشخصية لتولي المناصب القيادية في تلك الشبكات ثانياً. وقد قامت الولايات المتحدة أيضاً بدعم الجهود الرامية لإنشاء الشبكات من قبل منظماتٍ مستقلة كاتحاد العمال الأمريكي.

وكان التحدي الرئيسي الثالث الذي واجه صناع السياسات هو: صنع القرار بشأن مدى اتساع دائرة التحالف ضد الشيوعية. فعلى سبيل المثال: أيتوجب عليه أن يشمل الاشتراكيين الذين انقلبوا على الشيوعية لكنهم رغم ذلك كانوا متشككين بشأن الكثير من العوامل المتعلقة بالتوجهات والسياسات الأمريكية؟ وفي آخر المطاف، قررت الولايات المتحدة أنه بإمكان أي شخص أن يكون جزءًا من التحالف شرط أن يتبع مبادئ أساسية ومحددة. فبطاقة العضوية الخاصة بمجلس حرية الثقافات مثلاً، تستند إلى اتفاقية مناهضة الأنظمة للشمولية (للحكومات المستبدة.)كما أن مخالفة التوجهات الأمريكية كانت مسموحاً بها- بل ومشجعاً عليها أيضاً– إذ ساعدتْ على التأكد من مصداقية المنظمات المدعومة واستقلاليتها.

أوجه التشابه والاختلاف بين أجواء الحرب الباردة وبين العالم الإسلامي اليوم هناك ثلاثة أوجه اتفاق واشتراك واسعة المدى بين الحرب الباردة والوقت الراهن. أولاً كانت الولايات المتحدة في أربعينيات القرن الماضي وما زالت حتى الآن، تواجه عوامل جغرافية وسياسية تنطوي على تهديدات أمنية جديدة. لقد تمثل التهديد في بداية الحرب الباردة، في المد الشيوعي العالمي الذي قادهُ الاتحاد السوفييتي المسلح نووياً. أما اليوم فيتمثل في حركة الجهاد العالمية التي تشن هجماتها الإرهابية على الغرب وتلحق به خسائرَ فادحة. ثانياً وكما كان الحال في أربعينيات القرن الماضي، فقد شهدنا تكوين بيروقراطيات[٤] أمريكية ضخمة ذات طابع جديد لمواجهة تلك التهديدات. وأخيراً وهو الوجه الأهم (من أوجه الاتفاق بين الحالتين)، فإن الفهم السائد في سنوات الحرب الباردة الأولى هو أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا يخوضون صراعاً فكرياً، وقد أدرك صناع السياسات أن هذا الصراع سيواجه تحديات عديدة على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية. أما اليوم، وكما هو موضح في التقرير الفصلي التابع لوزارة الخارجية فإن معركة الولايات المتحدة ذات بعدين: عسكري وفكري. ولا يمكن تحقيق نصر كامل وشامل فيهما مالم تفقد تلك الأفكار المتطرفة مصداقيتها ويشكك بها أنصارها والمنادون بها.[٥]

وكما هو الحال عموماً مع قياس الحاضر على الماضي والاستفادة من التجارب الماضية المشابهة لحاضرنا، فمن المهم أن نستوعب أوجه الاختلاف بالإضافة إلى أوجه التشابه بين الماضي والحاضر. كانت اهتمامات الاتحاد السوفييتي كأمّة، تتضمن حماية الحدود الجغرافية والحفاظ على هيكل حكومي واضح المعالم. أما اليوم، وعلى العكس تماماً فتواجه الولايات المتحدة عناصر مُبهمةً، ليس لدَيها انتماء إلى دولة ما ولا تتحكم بإقليم أو منطقة معينة. (إلا أن بعض هؤلاء تمكّن من إنشاء مواقع خاصة يلتجئون إليها ويحتمون بها، لا تخضع لسلطة الدولة) وترفض مبادئ النظام الدولي ولا تخضع لوسائل الردع العادية.

يوجز الجدول (س- ١) الاختلافات الأساسية بين أجواء الحرب الباردة والأجواء التي تسود العالم الإسلامي في الوقت الراهن.

٤. (البيروقراطية «حكم المكاتب»: مصطلح اجتماعي وسياسي يعبر عن تنظيم يقوم على السلطة الرسمية وتقسيم العمل الإداري وظيفيّاً بين مستويات مختلفة والأوامر الرسمية الصادرة من رئاسات إلى مرؤوسين، وترافقها خصائص عدة، منها التقيد الحرفي بالقانون والتمسك الشكلي بظواهر التشريعات و»الروتين» الذي يعتبر مرادفاً لها).

٥. التقرير الربع سنوي لوزارة الدفاع الأمريكية، ٦ فبراير٢٠٠٦، ص ٢١-٢٢.

التحديات التي تواجه إنشاء الشبكات

الحرب الباردة والشرق الأوسط اليوم

	الحرب الباردة	الشرق الأوسط اليوم
دور المجتمع المدني	قوي تاريخياً	غير قوي تاريخياً. لكنه في حالة تطور.
العداء بين الولايات المتحدة والمجتمع المستهدف/ الحكومة المستهدفة	عداء مفتوح بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة المجتمعات الغربية محبَّذة تنظر دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة على أنها محررة.	ترى الحكومات المتسلطة من شركاء الولايات المتحدة الأمنيين في الشرق الأوسط أن تنمية الديمقراطية الأمريكية وإنشاء الشبكات المعتدلة أمر سيؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة لا ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها محررة.
روابط فكرية وتاريخية	قوية	ضعيفة
التوجهات الفكرية للجهة المناهضة	علمانية/ لا تستند إلى الدين	تستند إلى الدين
طبيعة الشبكات المعادية	تخضع لسيطرة مركزية	متخلخلة ودون سيطرة مركزية
التحديات للسياسات الأمريكي	أقل تعقيداً	أكثر تعقيداً

برامج التعامل الأمريكي الخاصة بالعالم الإسلامي

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كُرِّسَت موارد كثيرة وأُولِيَ اهتمام كبير إلى الأمن المادي لمواطني أمريكا وأراضيها. وفي الوقت ذاته، أدركت الحكومة الأمريكية أن محاربة الإرهاب لا تقتصر على تسليم الإرهابيين إلى العدالة والحد من قدرتهم على ممارسة نشاطهم الإرهابي فقط، بل لا بد من تكريس جهود لفهم الأسباب العميقة وراء الإرهاب والتعامل معها. قدمت الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي لشهر سبتمبر ٢٠٠٢ شرحاً منقحاً عن الأمن قام بالتركيز على

نتائج الأوضاع الداخلية للبلدان الأخرى- ولا سيما الافتقار إلى الديمقراطية. وكان هذا هو الفهم الذي توجَّب على أمريكا تعزيزه خلال السنوات القليلة اللاحقة. للفترة ما بين وقت إصدار تقرير لجنة التحقيق الخاصة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ووقت خطاب الرئيس بوش بمناسبة تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة للمرة الثانية ومنذ أن أصدرت لجنة التحقيق الخاصة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر تقريرها، وحتى الخطاب الافتتاحي للرئيس بوش، ومن خلال نفوذها عبر سلسلة من الوثائق والخطب الهامة، يمكن اعتبار أجندته للحرية «الإستراتيجية العظمى» لحرب العالم على الإرهاب.

ومع ذلك، فلم تتولد أو تتبلور حتى الآن فكرة يتفق عليها الجميع حول كيفية تحديد الشركاء ودعمهم في «صراع الأفكار». وعلى الوجه الأخص أنه لا يوجد توجه أمريكي محدد لبناء شبكات إسلامية معتدلة، رغم أن فعاليات كهذه قائمة باعتبارها منتجاً جانبياً لبرامجَ مساعدة أمريكية أخرى. ومن صميم هذا التوجه الذي نقترحه أن يصبح بناء هذه الشبكات الإسلامية المعتدلة هدفاً واضحاً وصريحاً لبرامج عمل الحكومة الأمريكية.

١. تعزيز الشبكات القائمة.
٢. تحديد الشبكات المحتملة، والترويج لإنشائها وتطويرها.
٣. الإسهام في خلق المناخ الأساسي لـ«التعددية والتسامح» المحبِّذ والملائم لتطوير تلك الشبكات وتنميتها.

إن جهود بناء الشبكات يركز أولاً على مجموعة أساسية من الشركاء الذين يُعتَمَد عليهم ويُعرَف اتجاههم الفكري الذي يعملون بموجبه (إتباع نهج المنظمات السرية). بمجرد تحديد التوجهات

الفكرية للمنظمات الجديدة التي تُستَهدف، يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على زيادة مستويات الحكم الذاتي المحلي.

وعلى الرغم من أن لحكومة الولايات المتحدة برامج عديدة ذات تأثير على المستويين الأول والثاني، إلا أن معظم الجهود الأمريكية حتى يومنا هذا تقع ضمن المستوى الثالث. ويعود السبب في ذلك بشكل جزئي إلى الاختيارات التنظيمية وقلة عدد الشبكات الإسلامية المعتدلة التي يمكن للولايات المتحدة أن تتخذها شريكاً.

إضافة إلى ذلك، فعند الترويج لبناء شبكات إسلامية معتدلة يتوجب على الحكومة الأمريكية أن تواجه بيئات اجتماعية سياسية قامعة، علاوة على مستويات العداء المرتفعة والمناهضة لكل ما هو أمريكي في كافة أنحاء العالم الإسلامي. وفي الغالب، فإن معظم جهود الولايات الأمريكية التي تهمنا، كانت تنصب في مجالات ترويج الديمقراطية وتعزيزها وتطوير المجتمع المدني والدبلوماسية العامة.

تنمية الديمقراطية

من خلال العمل الدبلوماسي التقليدي قامت الولايات المتحدة بحوارات مع دول أخرى وعملت على صياغة وخلق حوافز عديدة كحساب تحدي الألفية بغرض تشجيع الدول على الانضمام إلى «المجتمع الديمقراطي» وتقوم الولايات المتحدة على المستويين العام والخاص، بالتركيز على فوائد تبني قيم الديمقراطية المتحررة من عدالة وتسامح وتقبُّل للآخر وكذلك التعددية وسيادة القانون واحترام الحقوق المدنية والإنسانية. ويساهم هذا التركيز على القيم الديمقراطية في تطوير المحيط السياسي والاجتماعي، ومن شأن ذلك أن يُيَسّر عملية تكوين شبكات معتدلة. وفضلاً عن ذلك، قد كُلفت كل من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية العالمية (USAID) بمهمات معينة لتنمية الديمقراطية. ومن أجل أن تُترجَم أهداف هذا التوجه إلى أفعال، تقوم الجهتان بعقد اتفاقات مع المؤسسات غير الحكومية (NGO)، وعلى وجه الخصوص الصندوق الوطني للديمقراطي(NED)، والمؤسسة العالمية للجمهورية (IRI)، والمؤسسة الوطنية للديمقراطية، المؤسسة الآسيوية، ومركز الدراسات الإسلامية والديمقراطية (CSID)، وتقوم الولايات المتحدة بتمويل كافة هذه المنظمات غير الحكومية.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوة ليست العظمى والكبرى ضمن برامج العمل الأمريكية الخاصة بالعالم الإسلامي، إلاّ أن مبادرة شراكة الشرق الأوسط (MEPI) محاولة في غاية الأهمية للتحرر من التوجهات والأساليب المتبعة في الفترة التي سبقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وتعتمد تلك المبادرة في تكوين برامج عملها على أربع ركائز للموضوعات: إعادة التشكيل السياسي، وإعادة التشكيل الاقتصادي وإعادة التشكيل التعليمي (التثقيفي) وتمكين المرأة وتفعيل دورها. وتقوم أيضاً بتقديم دعمها المباشر للمنظمات المحلية غير الحكومية بأسلوب أكثر ابتكاراً ومرونة وباعتبارها إدارة جديدة في وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (NEA)، فقد صُمِّمَت مبادرة شراكة الشرق الأوسط لتبتعد عن الطريقة المتداولة المتمثلة في التواصل بين الحكومات، فتعتمد على منظمات الولايات المتحدة غير الحكومية باعتبارها جهات مقاولة منفذة لتقوم بتوزيع المنح الصغيرة على منظمات محلية غير حكومية تقع ضمن إطار الركائز الأربعة.

وفي عام ٢٠٠٤، حاولت الولايات المتحدة وشركاؤها ضمن مجموعة دول القوى الاقتصادية العظمى (مجموعة الثمانية) تطبيق نهج متعدد الجوانب عن طريق انطلاق «مبادرة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا» (BMENA). وفي صيف ٢٠٠٦، قامت تلك المبادرة بإطلاق جهد لتكرار نموذج المؤسسة الآسيوية- أكثر المؤسسات غير الحكومية نجاحاً في تطوير برامج تنمية المجتمع المدني- وتصميمه بطريقة تتطابق مع مقتضيات/ متطلبات منطقة الشرق الأوسط.

تطوير المجتمع المدني

إن تنمية الديمقراطية يتماشى مع تطوير المجتمعات المدنية وفي الحقيقة، يعتبر الكثيرون من العاملين في المجال الأكاديمي والسياسي إن وجود مجتمع مدني يعتبر تمهيدا ضروريا للديمقراطية. ويشير المجتمع المدني بمفهومه الواسع إلى مجموعة من القيم والمؤسسات التي تعمل كفاصل وكرابط هام أيضا، بين الدولة من ناحية والأفراد والعائلات والعشائر من ناحية أخرى. ويتجسد ذلك عندما تتمكن مؤسسات اجتماعية ومدنية تطوعية (المؤسسات غير الحكومية) من الوقوف مقابل القوة التي تستجلبها الدولة. وفي الوقت الذي يتطور فيه المجتمع المدني بصورة أفضل ضمن إطار الديمقراطية، فإن تطوره في بلدان تفتقر إلى الديمقراطية أو لم تتعرف عليها بعد، أمر ممكن الحدوث بل ومحبذ أيضاً. تطور المجتمع المدني وبناء الشبكات المؤمنة به عمليتان مترابطتان بحيث تكمل إحداهما الأخرى فكل منهما تعزز الأخرى وتعتمد عليها. وعلى الصعيد النظري،

فإنه مع ظهور المجتمع المدني تتألف الشبكات المعتدلة تبعا لظهوره والعكس صحيح أيضا. أما عملياً، فجهود الولايات المتحدة نحو تطور المجتمع المدني أكثر تشعباً من الترويج للديمقراطية- إذ أنها تشتمل على كافة البرامج المصممة لترويج الديمقراطية إضافة إلى تلك البرامج التي لا تعيرها قدراً مساوياً من الاهتمام. وتتضمن برامجاً تعزز الفرص الاقتصادية وتشجع الإعلام المستقل والمسؤول، والحماية البيئية وحقوق الأقليات والأجناس، وحق تلقي الرعاية الصحية والتعليم.

إن هذا التوجه الواسع يمثل نظرة بعيدة المدى تعمل على بناء الديمقراطية والقيم المتحررة تدريجياً انطلاقاً من القاعدة الشعبية والجماهيرية باتجاه القمة (الحكومات). غير أن إستراتيجية كهذه تضع تحديات واضحة أمام نظم العمل المعتادة للحكومة الأمريكية، وخصوصاً وزارة الدفاع التي تركز عادة على التعامل مع الحكومات.

وتواجه تنمية الديمقراطية وتطوير المجتمع المدني عقبتان أساسيتان:

المقاومة الناشطة من قبل الأنظمة الحكومية الشمولية (المستبدة)، والافتقار إلى المعايير الملموسة لتقييم الأداء.

تتمثل مقاومة الحكومات في قوانين تحظر تكوين هيئات غير حكومية أو قبول الدعم الخارجي، والمراقبة الصارمة لأنشطة الهيئات غير الحكومية ومنذ فترة حديثة العهد، عملية ترحيل المسؤولين (البحرين)، وكذلك إيقاف النشاطات وتعليقها (مصر).

وعلى صعيد الدبلوماسية العامة، فقد قامت كونداليزا رايس بجهودٍ حثيثة قادت من خلالها وزارة الخارجية بوجه عام، إلى اتباع «دبلوماسية تغييرية» حيث يتولى المسؤولون الأمريكيون من خلالها تشجيع الدبلوماسية العامة على المستويين التخطيط للتوجهات/ تصميم السياسات وتطبيقها معاً.

ومع ذلك، فهناك اختلاف قائم في الأهداف المرجوة من تلك الدبلوماسية العامة داخل الحكومة نفسها. لا عجب في أن تكون تأثيراتها أكثر انتشاراً وأصعب قياساً. وقد كانت الآليات السائدة والبارزة لإيصال الدبلوماسية العامة إلى العالم الإسلامي هي المذياع (الراديو) والبث التلفزيوني

عبر الفضائيات وكان لراديو سوا وشبكة تلفزيون الولايات المتحدة والشرق الأوسط (الحرة) دور مؤثر. وفي حين وُجِّهَت انتقادات إلى الحرة لعدم قدرتها على الحصول على حصة في سوق البث الإذاعي (بجذب جمهورٍ مستمعٍ خاص بها)، حقق راديو سوا نجاحاً في بناء جمهورٍ خاص به. لكن نجاح بناء جمهور مستمع لا يساهم إسهاماً واضحاً في تحقيق مكاسب صافية وملموسة في الاعتدال العام، أو أشكال أخرى أكثر واقعية في عملية بناء المؤسسات المعتدلة. ولا يمكن الجزم بنجاح سوا والحرة في خلق توجهات ايجابية في العالم الإسلامي إزاء السياسات الأمريكية، رغم ارتفاع تكاليفهما (٧٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة، أي بكلفة تزيد بعشرة أضعاف على المبالغ المرصودة لمبادرات الشراكة في الشرق الأوسط).

خارطة طريق لبناء الشبكات المعتدلة

بعد مراجعة الإستراتيجيات ذات التأثير الأكثر في بناء منظومة قوية وموثوق بها من القيم البديلة، والجهات المُنْشَقّة المؤثرة ونظراء يُعتَمَد عليهم خلال الحرب الباردة، بدأنا بمسح التكوين التصوري والتنظيمي والفكري للعالم الإسلامي. وبالتوازي، سعينا إلى تقييم جهود الحكومة الأمريكية ومساعيها الدبلوماسية الراهنة لتشكيل أجواء الحوار السياسي في الشرق الأوسط مرة أخرى. كما قمنا من خلال هذا البحث، بتطوير طريقة لتطبيق تلك التصورات كما هو مبين أدناه.

الخطوة الأولى هي أن تتخذ الولايات المتحدة وحلفاؤها قراراً واضحاً حيال بناء شبكات إسلامية معتدلة وخلق رابطة محددة بين هذا الهدف والإستراتيجية العامة للولايات المتحدة وبرامجها. كما أن التطبيق الفعّال لهذه الإستراتيجية الأمريكية، يتطلب إنشاء بنية مؤسسية في إطار الحكومة الأمريكية نفسها لتوجيه جهودها ودعمها وكذلك مراقبتها ومتابعتها بشكل متواصل. ويتوجب على الحكومة الأمريكية ضمن هذا الإطار التركيبي تنمية الخبرات والقدرة اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية التي تشتمل على ما يلي:

١. مجموعة من المعايير والمبادئ دائمة التطوير، وتقوم بتمييز المعتدلين الحقيقيين، عن الانتهازيين وعن المتطرفين الذين يدَّعون الاعتدال. كما تميّز العلمانيين المتحررين عن المستبدين منهم. وينبغي أن تتمتع الحكومة الأمريكية بالقدرة على اتخاذ القرارات الظرفية من أجل مساندة أفراد- عن علم (بحقيقتهم وانتمائهم) ولأسباب إستراتيجية خارج هذا النطاق وفي ظل ظروف معينة.

٢. قاعدة بيانات دولية للشركاء (الأفراد والمجموعات والمنظمات والمؤسسات والأحزاب..)
٣. آليات لمراقبة البرامج والمشاريع والقرارات وتحسينها والإشراف عليها. وينبغي أن تتضمن تلك الأمور جهازاً/ نظاماً لتلقي الإفادات، يتيح فرصة الاستفادة من المعلومات والآراء والملاحظات التصحيحية التي يدلي بها الشركاء الأكثر ولاء ووفاء.

إن جهود بناء الشبكات يركز أولاً على مجموعة أساسية من شركاءَ يُعْتَمدُ عليهم ويُعرَف اتجاههم الفكري الذي يعملون بموجبه (إتباع نهج المنظمات السرية). بمجرد تحديد التوجه الفكرية للمنظمات الجديدة التي تُستَهدَف، يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على زيادة مستويات الحكم الذاتي المحلي.

ونسعى، من خلال توجهنا هذا، إلى إحداث تغييرات جذرية في الإستراتيجية المتبعة في الوقت الراهن للتعامل مع العالم الإسلامي والتي تتسم بالنمطية. فالتوجه الحالي يقوم بتعريف بؤر الاضطرابات بمنطقة الشرق الأوسط وينشئ برامجه وفقاً لذلك. ومن الواضح إن تلك المنطقة لا يمكن السيطرة عليها بتاتاً، فهي كبيرة للغاية وتحتوي على تنوع وتباين كبيرين. كما إنها مبهمة جداً وتُحْكِمُ القطاعاتُ غير المعتدلة قبضتَها عليها. (كما تبين مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط) يمكن لتلك المناطق أن تتشرب وتستهلك كميات هائلة من الموارد دون أن تشهد أي تأثير يذكر أو لا تأثير على الإطلاق. وعوضاً عن ذلك، يتوجب على الولايات المتحدة أن تتبع أسلوباً جديداً تبتعد فيه عن النمطية والانتقائية.

ومثلما كان الوضع في الحرب الباردة، على الولايات المتحدة أن تتجنب إهدار محاولاتها وجهودها على مركز الجذب الذي يخص الخصم، بل عليها أن تركز بدلاً من ذلك، على الشركاء والبرامج والأقاليم حيث يكون للمساندة الأمريكية التأثير الأكبر على صراع الأفكار.

ومع أخذ هؤلاء الشركاء بالاعتبار، فإن من الضروري تحديد القطاعات الاجتماعية التي ستشترك في بناء وهيكلة تلك الشبكات الإسلامية المقترحة.

ويتوجب إعطاء الأولوية لما يلي :

١- مفكري الإسلام الليبراليين والعلمانيين.

٢- علماء الدين الشباب.
٣- الناشطين في المجتمع.
٤- المجموعات النسائية المشتركة في حملات المساواة بين الجنسين.
٥- الكتّاب والصحفيين المعتدلين.

وعلى الولايات المتحدة أيضاً أن تضمن تسليط الضوء على هؤلاء الأفراد وإشراكهم في الندوات والمؤتمرات. فعليها أن تتأكد مثلاً، من أن اجتماعات الهيئة التشريعية تضم بين صفوفها أفراداً من تلك المجموعات، ليتعرف عليهم صناع السياسات لمساعدتهم في الاحتفاظ بدعم الولايات المتحدة المعنوي والمادي من أجل الجهود والمساعي الخاصة بالدبلوماسية العامة.

و يتوجب الوعي بالبرامج الديمقراطية المساعدة حول القطاعات التي ذُكِرَت أعلاه كما يجب أن تشتمل على:

١. تعميق الوعي بالديمقراطية تحديداً من خلال البرامج التي تتصل بالإسلام والتقاليد ووسائل التعليم الرسمية التي تدعم الديمقراطية وقيم التعددية.
٢. الإعلام. تعد عملية دعم الإعلام المعتدل عاملاً هاماً في محاربة السيطرة الواضحة على وسائل الإعلام من قبل المناهضين للديمقراطية والعناصر الإسلامية المحافظة.
٣. المساواة بين الجنسين. تعتبر قضية حقوق المرأة من أكبر صراعات حرب الأفكار داخل الإسلام. حيث يقوم المنادون بحقوق المرأة بالعمل في بيئات متعددة ومتباينة جداً. كما أن دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين يمثل أحد المكونات الهامة لأي مشروع يهدف إلى تفعيل دور المسلمين المعتدلين ومؤازرتهم.
٤. مناصرة التوجهات السياسية للإسلاميين المعتدلين. إن للإسلاميين المعتدلين برامج أعمال سياسية خاصة بهم، وهم بحاجة إلى أداء دورهم في عملية دعم وتأييد التوجهات أيضاً. إضافة إلى ذلك، فعمليات الدعم هذه وفعالياتها أمورٌ في غاية الأهمية لتشكيل وهيكلة المحيطين السياسي والقانوني في العالم الإسلامي.
٥. وفيما يتعلق بالتركيز الجغرافي، فنحن نقترح أن تغير الولايات المتحدة أولوياتها لتنتقل من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي، تتيح مجالاً أكبر لحرية التصرف وحيث تكون الأجواء المحيطة أكثر انفتاحاً وتقبلاً للمؤثرات والحركات الناشطة وبالتالي تكون احتمالية النجاح أكبر. فتوجهها الحالي ذو طابع دفاعي ورجعي أيضاً. ويقوم هذا التوجه بتحديد أفكار الجماعات المتطرفة وأنشطتها في الشرق الأوسط والسعي

لجابهتها، استناداً إلى إدراك تولُّد الأفكار الراديكالية وانبثاقها من تلك المنطقة، ثم انتشارها إلى بقية أرجاء العالم الإسلامي بما في ذلك المغتربين في أوربا وأمريكا الشمالية. فمحاولة عكس هذا التدفق الفكري هي أسلوب أفضل يمكن اتباعه. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن تترجم النصوص والمقالات الهامة التي ينتجها المفكرون والناشطون وقادة المسلمين المغتربين في تركيا وأندونيسيا وغيرها، إلى اللغة العربية ومن ثم تنشر وتشاع على نطاق واسع. ولا يعني ذلك أن يتم تجاهل المناطق الأساسية، بل الحري بنا هنا، التأني وانتظار فرصة للتقدم والتطوير التي قد تحدث في أية لحظة.

وتجري حالياً عمليات تأسيس شبكات معتدلة، لكنها عمليات عشوائية ولم تحظَ بالاهتمام الكافي. إن تأسيس شبكات الأفراد والمجموعات التي لم يتم التأكد من مصداقيتهم كمعتدلين أو تأسيس شبكات مكونة ممن يدّعون الاعتدال، مجرد هدر للوقت والموارد كما يمكنها أن تثمر عن نتائج عكسية. فالأئمة الدنمركيون الذين تسببوا في تفاقم الخلاف والجدل حول الرسوم المتحركة ليتحول إلى كارثة كبرى، اعتبروا معتدلين في السابق، وقد استفادوا كثيراً من الدعم المقدم لهم من قبل الدولة الذي تضمَّن فرصاً للسفر وتأسيس الشبكات. وأثبتت التحريات الدقيقة عقب الحادثة بأن هؤلاء لم يكونوا معتدلين على الإطلاق.

ترزح الدبلوماسية العامة حالياً وراء المؤشرات الإعلامية والحاجة إلى الاهتمام بالأوضاع الراهنة

كان المذياع وسيلة إعلامية مهمة في فترة الحرب الباردة حيث ساهم في حصول الشعوب المنعزلة على معلومات أفضل. واليوم، يُغمر المجتمع الإسلامي بكم هائل من المعلومات المغلوطة والمتحيزة. إن العلاقة بين مضمون الخبر وبين عملية إيصاله علاقة مشحونة وتتطلب جهداً كبيراً. يعتبر راديو سوا وقناة الحرة التلفزيونية وكيلين عن الحكومة الأمريكية. ورغم تكلفتهما العالية، فلم ينتج عنهما تحسن للمواقف إزاء الولايات المتحدة. ونعتقد نحن بوجوب إنفاق الأموال المخصصة لراديو سوا والقناة الحرة على مواقع الأعلام المحلي والصحافة التي تتبع برنامجاً ديمقراطياً وتعددياً.

ونقترح بدورنا، أن نطلق المبادرة المذكورة في هذا التقرير مع إقامة ورشة عمل في واشنطون أو أي مكان يُعَدُّ مناسباً لإقامة هذه الورشة من خلاله، وذلك بحشد مجموعة صغيرة من المسلمين

المعتدلين للتعرف على أرائهم حول المبادرة والحصول على دعمهم لها. إضافة إلى ذلك، فإننا نعمل على إعداد برنامج تعامل خاص بهؤلاء الأشخاص، وقائمة بأسماء من سيشارك منهم في مؤتمر دولي حول هذه القضايا وسنراعي في تشكيل تلك القائمة انسجامها مع مجلس الحريات الثقافية.

في حال تكلَّلَ هذا الحدثُ بالنجاح، فسنقوم بالعمل مع المجموعة الأساسية لتنظيم مؤتمر عالمي تُعقَد فعالياتُه في مكان ذي دلالةٍ رمزيةٍ هامة بالنسبة إلى المسلمين كمدينة قرطبة في إسبانيا مثلاً، من أجل إطلاق منظمة قوية تحارب التشدد الإسلامي.